

مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

تونس ضمن 4 دول عربية نموذجية

(تونس - الجدير) مشروع «تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، هو محور ورشة العمل التي دارت فعاليتها بتونس أول أمس بإشراف السيد رضايين مصباح وزير التجارة والصناعات التقليدية وأشرف على افتتاحها السيد شكري مامغلي كاتب الدولة لدى وزير التجارة والمكلف بالتجارة الخارجية وأنت النقاش نخبة من المختصين في الشأن الاقتصادي والقانوني واشترك في تنظيم هذه الورشة إلى جانب وزارة التجارة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

ويعد مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المحاور البارزة في ظل تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية ولذلك تسهر مختلف الأطراف المشاركة

المنتوجات الغذائية وتحديث قانون التجارة الخارجية وتطوير الإطار الترتيبي للمراقبة الفنية وإحداث إطار للتصدي للشروط المحففة في عقود الاستهلاك النموذجية. وفي الاتجاه



جانب من الندوة

المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة أهمية ورشة العمل التي تطرقت إلى للبلدان الصاعدة حتى تلتحق بالدول المتقدمة، ودعا في هذا الجانب وخاصة على

الانطلاق في تنفيذ عدة عناصر أفقية لبرنامج تأهيل القطاع منحا دراسة خاصة بتشخيص الإطار القانوني لنمائية قطاعات خدمية

موضوع آني واستراتيجي نظرا لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة البشرية والإدارة وذلك بهدف توفير مناخ جديد للمستهلك والاستماع إلى احتياجاته وحاجياته.

وحماية اقتصادها من مختلف التدايعات السلبية من خلال المساعدة المتواصلة للمؤسسات الاقتصادية. وقد أكدت جملة من التصنيفات الدولية والعالية صواب الخيار الاقتصادي التونسي ولعل أهمها تقرير البنك الدولي لسنة 2010 الذي صنّف تونس في المرتبة 69 من جملة 183 دولة بالنسبة للمؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة

جملة من التشريعات الجديدة تتعلق سلامة المنتهجات الغذائية والصناعية

ونظرق السيد هشام

اللومي رجل أعمال تونسي إلى ما تحظى به تونس من ميزات تفضيلية في مجال التشاريح التجارية مقارنة بمحيطها العربي والدولي وخاصة على مستوى مجلة

بصدده الإعداد

الأعمال مقابل حصولها على المرتبة 73 لتقرير 2009 واحتلت تونس أيضا المرتبة 40 بالنسبة لمؤشر الأعمال مقابل حصولها العربية وخاصة منها دفع نسق الاستثمار والمبادرة الخاصة واستحداث نسق التشغيل.



السيد شكري المامغلي

السيدة جينا الشماس مراد

تقليص الإجراءات الإدارية وكلفة المعاملات وتسهيل النفاذ إلى الأنشطة بما يعزز الاستثمار والتشغيلية والمنافسة ويضمن تكافؤ الفرص أمام الجميع إلى جانب استحداث أنماط جديدة من العقود التجارية والشركات والمؤسسات شبه القضائية على غرار مجلس المنافسة والهيئات القطاعية حسب ما أفاد به السيد شكري المامغلي.

ومن القوانين الهامة التي أقرت نقلة نوعية في مجال التشاريح التجارية بتونس والتي أشار إليها كاتب الدولة قانون حفز المبادرة الاقتصادية والتعديلات المتعاقبة لمجلة الشركات التجارية وقانون السلامة المالية وقانون تجارة التوزيع إضافة إلى العمل المتواصل لتدعيم قوانين الملكية الفكرية. وستشهد الفترة القادمة تكريسا متجددا للمسار التحديدي في مجال التشاريح التجارية ذلك أن وزارة التجارة والصناعات التقليدية تعمل حاليا على إعداد جملة من التشريعات الجديدة تتعلق بسلامة

في إعداده وتنفيذ بنوده إلى مزيد التعريف به لدى مختلف الدول. وفي المنطقة العربية تم اختيار كل من تونس ولبنان واليمن والإمارات العربية المتحدة كدول نموذجية

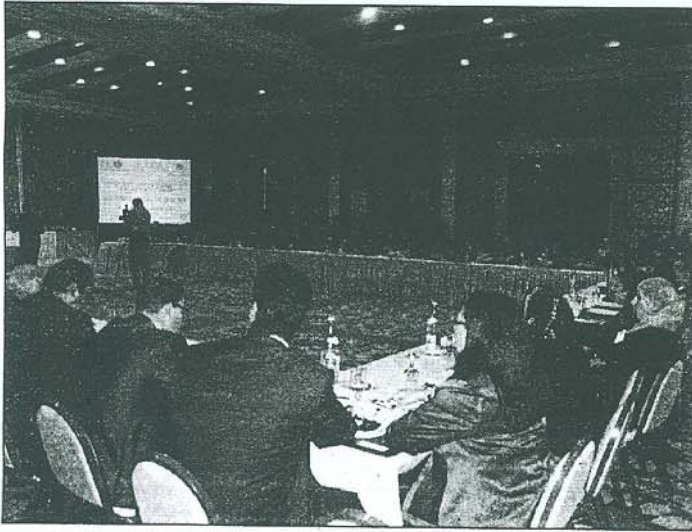
ويشرف على تنفيذ هذا المشروع في تونس عدد من الخبراء والمختصين والإمارات السامية ولدى افتتاحه لأشغال ورشة العمل أكد السيد شكري مامغلي كاتب الدولة لدى وزير التجارة والصناعات التقليدية الكلف بالتجارة الخارجية أهمية تحديث التشريعات وخاصة التجارية منها نظرا لكونها عنصرا مهما ورافدا أساسيا لحركة الإصلاح الاقتصادي وتطوير محيط الأعمال.

وقد عملت تونس منذ العشرينين الماضيين على تحديث الجوانب التشريعية في مختلف القطاعات والنشاطات مما مكنتها من ملاءمة الأطر التشريعية ومقاربتها مع أحدث المعايير الدولية وخاصة منها الجانب الأوروبي الذي يعتبر الشريك الاقتصادي

تعزيز القوانين التجارية. مع ما يتضمنه مشروع تعزيز القوانين التجارية.

تحديث القوانين التجارية تلبية متطلبات المرحلة الاقتصادية

أكدت تداعيات الأزمة العالمية أن الاستعداد لما بعد الأزمة يتطلب عددا من التعديلات في مختلف مكونات الحلقة الاقتصادية ويعد تعديل القوانين التجارية أحد هذه المتطلبات، وبالنسبة لتونس فقد توفقت بفضل السياسات الإستشراقية في التعاطي الجيد مع هذه الأزمات



حضور مكثف لمجموعة من الخبراء

الاستثمار التي تحتوي على عدة تشريعات نموذجية وهي تشريعات تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة. نجيبه مخلوف صورة إيمان مهني

ومن جانبه أشار السيد لطفى بوزيان أستاذ الاقتصاد بتونس إلى أهمية التوقع الاقتصادي التونسي خاصة وأن الأزمة الاقتصادية العالمية لها العديد من الفرص الايجابية

التسهيلات التجارية حسب التقرير نفسه. ولدى كلمتها الافتتاحية أكدت السيدة جينا الشماس مراد مدير تنفيذي لدى شركة استشارة الغد نيابة عن السيد وسيم حرب مؤسس